التكامل الاقتصادي العربي بين القطرية والنوعية
دراسة لمعوقاته وآفاقه المستقبلية

الفاتح عبد الله عبد السلام*

مقدمة

ظلّت مسألة توحيد الوطن العربي في كيانٍ قوميٍّ مطلباً جماهيريا يرنو إليه أبناء الأمّة العربية في مواجهة تحديات داخليّة وخارجيّة. وقد اهتمت النُّخب المثقّفة والسِّياسِيَّة بهذا الأمر منذ القرن الماضي. وحاول البعض قرن ذلك الاهتمام بالعمل، فدخل في تجارب وممارسات جزئيّة لتحقيق ذلك التوحيد خلال الفترة التي تلَت الحرب العالمية الثانية. ومما يدلُّ على عُمق هذا المطلب الجماهيري وتمسُّك الشعوب العربية به أن المحاولات التّوحيديّة ما تزال مستمرّة على الرغم من تعثُّر أو فشل هذه التجارب.[1]

ولسنا هنا في هذا البحث بصدد التّعرض لدراسة المقومات الطبيعيّة والإنسانيّة والتاريخيّة التي تثبت أن الأمّة العربيّة من محيطها وحتى خليجها تتمتع بتاريخٍ واحدٍ وحضارة واحدةٍ وآمال ومشاكلَ واحدة على الرغم من وجود العديد من أوجُه التّنوُّع والخصوصية في إطار النسق العام للإقليم العربي.[2]

---

* دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة نورث ويسترن في الولايات المتحدة الأمريكية؛ أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

[1] سعد الدين إبراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980).

[2] حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984).

ولكن الذي يهمنا في هذه الدراسة هو الإسهام في تقديم إجابة عن السُّؤال المحوريِّ الآتي: إذا كانت شعوب الوطن العربي من رأس الحد في سلطنة عمان إلى رأس الأبيض في موريتانيا تكون كياناً واحداً. وإذا كان لدينا المطلب الوحدويّ، فما هي إذنْ معوِّقات تنفيذ ذلك الهدف الخالد؟

وإذا استحالت الوحدة العربية السِّيَاسِيَّة في الوقت الراهن، فلماذا لم تتكامل الدُّوَل العربية اقتصاديّاً بحسبان أن هذا التَّكَامُل الاقْتِصَادي سوف يخدم مطلب التوحيد السياسي للأمة العربية على المدى البعيد؟[3] وإنه لو كانت التنمية الشاملة لكلِّ الأقطار العربية مطلباً جماهيريّاً تفرضه رغبة شديدة في خروج جماهير هذه الأمة من إسار دائرة التَّخلُّف والتَّبعية، فلماذا فشلت محاولات التَّكَامُل الاقْتِصَادي العربي باعتبار أن تنفيذ ذلك الهدف هو السبيل الوحيد لخدمة المطلب الجماهيري بالتنمية الشاملة، وباعتبار أن هناك علاقةً جدليَّة بين التَّكَامُل الاقْتِصَادي العربيِّ والتنمية الشَّاملة.[4]

غنيٌّ عن القول إن محاولات التَّكَامُل الاقْتِصَادي العربي سواء هدفت في المدى البعيد إلى تحقيق الوحدة السِّيَاسِيَّة أو في المدى القصير والمتوسِّط إلى تحقيق التنمية العربية الشاملة؛ فإنَّ هذه المحاولات تخضع في المقام الأول لقراراتٍ سياسية تقرِّرها النُّخَب العربية الحاكمة. وإن هذه النُّخَب الحاكمة تتأثر بجملة من المعطيات الموضوعيّة والذاتيّة في ضوء مصالحها ومصالح الجماعات الأخرى المؤثِّرة من حولها، وسيكون الهدف الرئيسي لهذا البحث هو التعرُّض لهذه المعطيات، الدَّاخِلِيَّة منها والخارجيّة، والتي تؤثِّر بشكلٍ مباشر في القرارات السِّيَاسِيَّة للنُّخب العربية الحاكمة فيما يخصُّ إشكالية التَّكَامُل والتوحُّد بين الأقطار العربيّة.

ينبغي أيضاً أن نشير إلى أن هنالك تشابُكاً وتفاعُلاً دوليّاً بين الأبعاد الاجتماعيّة والأبعاد السِّيَاسِيَّة للتَّكامل العربي بمعنى أننا لو ركَّزنا على تفسير أسباب تعثُّر الوحدة السِّيَاسِيَّة؛ فلا بُدّ أن ندخل في تحليلنا كلَّ المتغيرات الاجتماعيّة والاقْتِصَاديّة الفاعلة في الكيانات المراد صهرها في بوتقة الوحدة، والعكس صحيح.[5] كما تعتمد عملية التَّكَامُل من خلال الاستنتاج من التجارب التاريخية على واحد أو أكثر من ثلاثة مصادرِ قوًى دافعة هي:

---

3 نديم البيطار، **النظرية الاقْتِصَادية والطريق إلى الوحدة العربية** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1978)، ص 9–30.

4 انطوان زحلان، **الوطن العربي عام 2000** (بيروت: مؤسسة المشاريع والإنماء العربي، 1975).

5 سمير التير، **التَّكَامُل الاقْتِصَادي وقضية الوحدة العربية** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1978)، ص 229.

1 ـ قوَّة العنف: كاستخدام الوسائل العسكرية وما شابهها.

2 ـ قوَّة المصلحة وتبادُل المنافع التي تعود على الأقطار المشتركة في عملية التَّكَامُل.

3 ـ قوَّة الانتماء: مثل المشاركة الحَضَاريَّة والروحيّة المنبعثة من وحدة التاريخ والتراث والتطلُّع إلى تحقيق حياة أفضل وأمانٍ مشتركة.[6]

إنَّ عملية التَّكَامُل هي بالأساس مسألة صيرورة اجتماعية، وبهذا الفهم فهي لا تدور بشكلٍ عشوائي وإنما يحكمها منطقٌ داخليٌّ متسق يتكوَّن في مجمله من خمس مراحل:

1 ـ المرحلة التمهيديّة، 2 ـ مرحلة البداية، 3 ـ مرحلة الانطلاق، 4 ـ مرحلة الدفع، 5 ـ المرحلة النِّهائيّة.

إنَّ الأساس المعياري لتمييز تعاقب هذه المراحل المختلفة هو درجة الخسارة المادية أو المعنوية التي تلحق بعضوٍ أو أكثر من المشاركين في المشروع التَّكَامُلي إذا ما انتكس هذا المشروع. إن الميزة الكبرى لهذا المعيار هي أنه يعكس درجة الترابط العضوي والاعتماد المتبادل وتشابُك المصالح المشتركة بين الوحدات القُطْرِيَّة المكونة للمشروع التَّكَامُلي في كل مرحلة. وينبغي الإشارة هنا بشكل لا يقبل المواربة أنَّ هذه المراحل الخمس لا تتعاقب وتتواتر بشكلٍ آلي، فقد تنتكس بعض مشاريع التَّكَامُل في أيٍّ من المراحل المختلفة، وفي الوقت نفسه فمن المحتمل جداً أن تتدهور بعض هذه المشاريع أو تنتكس في مرحلة سابقة. وكل هذه الفوارق تتوقَّف إلى حدٍّ كبير على درجة التَّشابه والاختلاف للأُطُر والهياكل المكونة لوحدات المشروع التَّكَامُلي ونخبها الحاكمة ومؤثرات البيئة الخارجية.[7]

كانت هذه المقدمة النظرية ضروريَّةً لفهم عملية التَّكَامُل الاقْتِصَاديِّ العربي واستبيان ما اكتنفها من عثراتٍ ومعوِّقات. ولعله من المفيد الآن أن نلقي نظرة تقويمية لمشروعات التَّكَامُل الاقْتِصَادي العربيِّ ومن ثَمَّ دراسة نواحي القصور فيها واستشراف مستقبلها.

---

6 محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقْتِصَادية العربية: تجاربها وتوقعاتها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 757.

7 Earnest Haas, "The Study of Regional Integration", *International Organization*, Vol. 4, No. 4, Fall 1970, pp. 607-647.

نظرة نقديَّة لمشروعات التَّكامُل الاقْتِصَادي العربي

تمثِّل المشروعات العربية المشتركة ظاهرةً مميّزة لها وزنها وتأثيرها باتجاه الإسراع بالتَّكامُل الاقْتِصَاديِّ العربي والتنمية الذاتية المتجدِّدة. وقد اتخذت هذه المشروعات عدَّة أشكال من أهمِّها: محاولات ثنائية بين قطر عربيّ وقطر عربيٍّ آخر، وأخرى جماعية اشترك فيها أكثر من قُطريْن عربيَّيْن، وأخرى أسهمت فيها أطرافٌ عربيَّة وأخرى دولية.

وربما كان من أقدم المحاولات العربية الثنائية اتِّفاق الوحدة الاقْتِصَاديَّة السورية - اللبنانية الموقَّع في نوفمبر 1943، والذي نتج عنه إنشاء وحدة جمركيَّة ومؤسسات مصرفية وسياسة ضريبيَّة واحدة، وسمح في بنوده بالانتقال الحرِّ للأشخاص ورؤوس الأموال. وقد قرَّرت سوريا في مارس 1950 فسخ ذلك التعاقد لإحساسها بأن مثالبه تفوق مزاياه. وكان من الطبيعي أن يفشل هذا المشروع نسبة للتَّطور المتباين للقوى الاجتماعية داخل الكيانَيْن القطريَّين المكوِّنَين للوحدة وغياب خطة تنمية شاملة في كلٍّ منهما.[8]

ولعل واحدة من أُولى المحاولات الجماعية للتكامل الاقْتِصَادي العربيِّ تعود إلى بروتوكول الإسكندرية الموقَّع عليه في أكتوبر 1944، والذي تمَّ على أساسه إنشاء جامعة الدُّوَل العربية في العام التالي. حيث اشتمل البند الخامس، المتعلق بفلسطين، على اقتراحٍ مؤداه إسهام الحكومات والشعوب العربية في صندوق الأمة العربية لإنقاذ أراضي العرب في فلسطين. كما يعدّ تأسيس شركة البوتاس العربية حصيلة مبكرة لاهتمامات جامعة الدُّوَل العربية بهدف استغلال أملاح البحر الميت في الأردن بوصف ذلك ردًّا عربيّاً على استغلال إسرائيل للثروة المعدنية في فلسطين المحتلة. ثم حاولت جامعة الدُّوَل العربية إقامة مشروعات مشتركة أخرى في مجالات الاستثمار والمصارف والنَّقل والتَّأمين، تم فيها اتخاذ العديد من القرارات وعقد اتِّفاقيات لم تأخذ سبيلها إلى التنفيذ لأسبابٍ عديدة لعل أهمها نقص الأموال اللاَّزمة لتنفيذها.[9]

ولعل أهم معالم التَّكامُل الاقْتِصَادي الجماعيَّة كان قرار إنشاء المجلس الاقْتِصَادي العربيّ في عام 1950 في إطار جامعة الدُّوَل العربية، حيث أعد المجلس عدَّة اتفاقات ومشاريع تكامليَّة تشترك فيها الدول الأعضاء في الجامعة. وقد اتَّسمت هذه المحاولات

---

8 عبد الهادي يموت، **التعاون الاقْتِصَادي العربي وأهمية التَّكامُل في سبيل التنمية** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1976).

9 سميح مسعود، "المشروعات العربية المشتركة: واقعها، أهميتها، معوقاتها، ومستقبلها"، **المستقبل العربي**، بيروت، العدد 103، سبتمبر 1987.

الجماعية بعدَّة سمات: أوَّلها عدم اشتراك بعض الدُّوَل العربية فيها مما أفرغها من الكثير من محتواها الجماعي، وثانيها تحفُّظ بعض الدُّوَل الأعضاء على بعض مواد الاتفاقيات المنظمة لها على أساس أنها تنتقص من سيادتها القُطْرِيَّة، وثالثها هي أنه حتى بعد التَّوقيع والمصادقة على هذه الاتفاقيات من جانب الدُّوَل العربية الأعضاء، فإن بعضها يتلكأ في وضع هذه الاتفاقيات موضع التَّنفيذ مما نتج عنه عملياً تجميد هذه الاتفاقيات.[10]

وكان من أكثر المحاولات الجماعية طموحاً وجرأة قرار مجلس الوحدة الاقْتِصَادية العربية رقم 17 بتاريخ 13 أغسطس 1964، والخاص بإقامة سوق عربية مشتركة. لقد استهدف ذلك القرار تحقيق الخطوة العملية الأولى على الطريق الذي ينتهي بإقامة الوحدة الاقْتِصَادية الكاملة بين بلدان المجلس. ومع أن التطبيق الفعليّ قد بدأ في أوائل عام 1965، إلاّ أننا نجد أن أكثر من نصف الدُّوَل الأعضاء لم تصادق عليه أو تنفذه بعد.[11]

وإذا أخذنا التَّبادل التجاري بوصفه مؤشراً من مؤشرات التَّكَامُل الاقْتِصَادي العربيّ لوجدنا على الرغم من وجود سوق عربية مشتركة فإن حجم المبادلات التجارية بين البلدان الأعضاء في هذا السوق ظلّ ضعيفاً، في حين زادت تجارة هذه البلدان مع العالَم الخارجي بنِسبٍ تفوق كثيراً جدا نسبة التجارة فيما بينها، مما ترتَّب عليه ارتباط مجموعة بلدان السوق بالعالَم الخارجيّ بشكلٍ أكبر. إن التَّكَامُل الاقْتِصَادي بين هذه الدُّوَل ضعيفٌ للغاية، وهو من الضعف بحيث إذا توقَّف التبادل التجاري بين هذه الدُّوَل كليَّةً، فإن اقتصادياتها لن تصاب بأضرارٍ محسوسة.[12]

وإذا انتقلنا لدراسة انتقال رؤوس الأموال بوصفها مؤشراً آخر من مؤشرات التَّكَامُل الاقْتِصَادي العربي لوجدناه زهيداً نسبياً بين البلدان العربية بصفةٍ عامة. ويكمن السبب في جملة عوامل من أهمِّها، أن الأقطار العربية النفطية، والتي أصبحت تتمتَّع منذ عام 1974 بفوائض ماليَّة ضخمة ومتزايدة من عائدات النفط، تفضل توظيف النسبة الكبرى من فوائضها في الدُّوَل الصِّناعية المتقدمة. خاصة وأن بعض الدُّوَل العربية تتبع نوعاً آخر من التَّخطيط المركزي ولديها قوانين داخلية تمنع الانتقال

---

10 عبد الهادي بعوت، **التعاون الاقْتِصَادي العربي وأهمية التَّكَامُل في سبيل التنمية**، مرجع سابق، ص 155-165.

11 "**المُؤَشِّرات الاقْتِصَادية للبلاد العربية**"، الأمانة العامة، مجلس الوحدة الاقْتِصَادية العربية، عمان، عدد 2، 1981، ص 8.

12 محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقْتِصَادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، مرجع سابق، ص 763.

الحر لرؤوس الأموال وتعمل على توظيفه محلّياً، أو لأن قيود التخطيط المركزي في بعض البلدان العربية تجعل الدُّوَل العربية الغنيَّة تحجم عن استثمار أموالها في هذه البلدان. وقد نتج عن تلك الصعوبات أن اتّجهت التحويلات المالية العربية النفطية إلى العالَم الخارجي في حقبة السَّبعينيات؛ إذ اتّجه حوالي 95٪ منها إلى غرب أوروبا وأمريكا، بينما لم تتجاوز التّحويلات الماليَّة بين البلدان العربية خلال الفترة ذاتها 10٪. [13]

ولكن مع ضآلة حجم رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة الحالية إلاّ أنها تمثّل إنجازاً في مسيرة العمل الاقْتِصَادي العربي المشتركة إذا ما قورنت بالمشاريع المشتركة بين الدُّوَل العربية قبل ثلاثين عاماً مثلا. وهنالك بعض الشَّواهد والأدلة على النجاح النسبي لبعض هذه المشروعات تفوق في أبعادها كل ما أفرزته التجارب السابقة للتعاون العربي الجماعي في إطار جامعة الدُّوَل العربية.

لكن بالنظرة الموضوعية إلى أوضاع المشروعات العربية المشتركة الآن نجد أنه على الرغم من إنجازاتها التي تحدَّثنا عنها آنفاً، إلاّ أن عدداً كبيراً من هذه المشروعات ما زال يعتريه العديد من المشاكل والمعوِّقات سواء كان ذلك في مرحلة إعداد المشروع أو في مرحلة التّشغيل الفعلي. ولعل من أهمِّ المُعَوِّقات في المرحلة الأولى هو إعطاء المعالجات الظرفية أو الآنية (قصيرة المدى) أهميَّةً كبرى عند اختيار المشروعات العربية المشتركة دون الاهتمام بالمعالجات الاستراتيجيَّة ذات الاتّجاهات الاقْتِصَادية العامَّة والتحديات المصيرية التي تقوم بالدور الأهمَّ والرئيس في تحقيق النّقلة التنموية والتّكَامُلية الكبيرة في الاقْتِصَاد العربي.[14] بجانب هذا العامل الحيوي، تفتقر المشروعات العربية المشتركة إلى وجود دليل عربي موحَّد الإعداد لتقويم المشروعات المشتركة، يشتمل على معايير وأساليب واضحة قابلة للتطبيق وتتلاءم مع معطيات الظُّرُوف العربية الاقْتِصَادية والاجتماعية، وتستخدم بوصفها قاعدةً إلزاميَّة في العملية التّقويمية، خاصة فيها يتعلق بكثيرٍ من المواضيع الحيوية الأساسيَّة كاختيار البدائل الاستثماريَّة.

أمّا فيما يخصُّ المُعَوِّقات والمشاكل في مرحلة تنفيذ المشروعات العربية المشتركة، فهي كثيرة ومتعدِّدة، يتمثّل أهمها في تعدُّد الأشكال القانونية الأساسية المستخدمة في

---

13 المصدر نفسه.

14 سميح مسعود، "المشروعات العربية المشتركة بين الواقع والمستقبل"، مجلة **النفط والتعاون العربي**، السنة 7، عدد 2، 1981، ص 126.

إنشاء هذه المشروعات المشتركة، وخضوع أغلبها لإجراءاتٍ روتينية بالغة التّعقيد لإتمام عمليات التوقيع والتّصديق، وصعوبة الحصول على الكوادر المؤهلة ذات الخبرة المتخصّصة. مشكلة أخرى لا تقلُّ أهمية تتمثل في الازدواجيَّة ما بين المشروعات القُطْرِيَّة والمشروعات العربية المشتركة مع نقص الإحصاءات والبيانات مما يعقد أهمية تقويم أداء المشروعاتِ المشتركة القائمة. وتأتي المشكلةُ الكبرى، وهي عدمُ استقرارِ ظُرُوف العالم العربيِّ، مما يعيق متابعة تنفيذ بعض المشروعات المشتركة أو تعثّر القائم منها أو تصفيتها حتى وإنْ كانت تمارس نشاطَها بنجاح. ومن نافلة القول إن مجمل هذه المُعَوِّقَات ترجع في كليّتها إلى التّشبُّث بالتجزئة والقُطْرِيَّة على حساب العمل العربيِّ المشترك وإلى وجود أكثر من عشرين سوق عربية تفصلها الحواجز الجمركية وقوانين الاستيراد، فضلاً عن استمرار كلِّ قطرٍ عربي في تنفيذ مخططاته التّنموية بشكلٍ مستقلٍّ بعيداً عن الأقطار الأخرى.

كلّ هذه الدلائل والمُؤَشِّرات تقودنا إلى إثارة السُّؤال المحوري الذي يفسر لنا عوامل وأسباب تواضع وقلّة نتائج جهود التّعاوُن والتّكَامُل الاقْتِصَادي العربي. لقد كانت هذه القضية ولا زالت من المرتكزات الأساسية لكثيرٍ من أعمال الباحثين العرب. وجرى تداوُل الكثير والعديد من مسبِّبات تواضع نتائج العمل العربي المشترك. ومع تعدُّد هذه الأفكار إلاّ أنها تتفق على أن أهم معوقات العمل الوحدوي العربي تتلخّص في المنظورات الآتية:

أوّلاً: منظور التخلف العام الذي يسود الوطن العربيَّ، وما يترتّب على ذلك من عجزٍ في كل الأمور.

ثانياً: منظور المصالح الطبقية والفئويَّة للنخب الحاكمة أو المؤثّرة في اتخاذ القرارات الكبرى في الأقطار العربية، ووفقاً لهذا المنظور، فإن التّكَامُل والوحدة العربية تهدد مصالح هذه الفئات مما يدفعها للإبقاء على أوضاع التجزئة وتكريسها.

ثالثاً: منظور التّناقضات الهيكلية للأقطار العربية حيث تتباين الأقطار العربية من حيث المساحة والسُّكان والثروة والتنمية والتجانس والتماسُك الاجتماعيِّ. ويشير دعاة هذا المنظور إلى أن هذه التّناقُضات البنائيَّة تعرقِل عمليَّة التّوحيد والتّكَامُل، بل تراها بعض الجماعات تهديداً لمصالحها الاقْتِصَادية، ويرى البعض الآخر أنها تشكّل تهديداً لهويَّته الثقافية والعرقية.

رابعاً: منظور الاستعمار والهيمنة الخارجيَّة، التي تعرقُل عملية التَّوحيد والتَّكَامُل العربيِّ، وتعليل ذلك بأنه عائدٌ إلى الاستعمار والقوى الخارجية، فهي التي خلقت وكرَّست واقع التجزئة خلال القرنَين الماضيَيْن وهي صاحبة المصلحة في إبقاء هذه التَّجزئة. ونشير إلى أن هذه المنظورات الأربعة وغيرها ليست متضادَّة بالضَّرورة، بل قد تكون متكاملة.[15]

كذلك جرى تداولٌ واسعٌ لإشكالية العلاقات العربية - العربية من منظور الصراعات العربية - العربية، تلك الظاهرة المزمنة في النظام الإقليميِّ العربي والتي صاحَبت نشأته وحتى اليوم؛ حيث انصبَّت هذه الدراسات على محاولة التَّعرف على أهم المحدِّدات التي تؤثر في تطور هذه الصراعات في محاولة لاستشراف الاتجاهات التي قد تتطوَّر فيها هذه الظاهرة السلبيَّة، بما يساعد على تحييد آثارها السلبيَّة على حركة التَّكَامُل والتَّوحد العربي.[16]

وبالقدر نفسه، تعدَّدت الكتابات والاجتهادات التي حاولت الرَّبط بين الأمن القوميِّ وبين العمل العربيِّ المشترك. وليس من قبيل المصادفات أن يكون هناك ترادف بين هذين المفهومين. فقد تمَّ التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك واتِّفاقية التعاون الاقْتِصَادي في يونيو 1950 في الإسكندرية في إطار جامعة الدُّوَل العربية، كذلك تمَّ التوقيع على ميثاق التَّضامُن العربيِّ في سبتمبر 1965 في الدار البيضاء. ويدور مفهوم الأمن القوميِّ العربي في هذه البحوث حول مجموعة المبادئ التي تضمن قدرة الدُّوَل العربية على حماية الكيان الذاتي للأمة العربية من أيَّة أخطار قائمة أو محتملة، وقدرتها على تحقيق الفكرة القومية. ولما كان هذا المفهوم يتضمَّن الأوضاع الرَّاهنة، حيث التَّفسُّخ والتجزئة والضعف - كما هو الحال في مجال التَّكَامُل الاقْتِصَادي - إلى وضعٍ أفضل يلبِّي احتياجات الطُّموح القومي، فإنه بذلك يدخل في إطار ما ينبغي أن يكون، وهذا يعني أن ننظر إليه ضمن نطاق المصالح القومية، ومن ضمنها تحقيق التَّكَامُل الاقْتِصَاديِّ العربي.[17]

---

15 انظر حلقة نقاش "مستقبل النظام الإقليمي العربي"، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 163، سبتمبر 1992، بيروت، ص 59-81.

16 أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية - العربية**: 1945-1981، دراسة استطلاعية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988). انظر أيضاً: "ملف رؤية مستقبلية للتطور في الوطن العربي"، مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، عدد 75، يناير 1984.

17 انظر في هذا السياق الدراسات الآتية: علي الدين هلال، "الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول"، مجلة **شؤون عربية**، القاهرة، عدد 35، يناير 1984. عطا صالح زهرة، "الأمن القومي والعمل العربي المشترك"، مجلة **المستقبل العربي**، بيروت، عدد 94، ديسمبر 1986. سمير خيري، **نظرية الأمن القومي العربي** (بغداد: دار القادسية للطباعة، 1987).

الأطر السِّيَاسِيَّة الاجتماعية العربية وتأثيرها على التَّكَامُل الاقْتِصَادي

إن الحصيلة الزَّهيدة والمتواضعة لنتائج محاولات التَّكَامُل الاقْتِصَاديِّ العربي خلال العقود الأربعة المنصرمة، ترجع ـ فيما ترجع إليه ـ إلى التَّشوُّهات العديدة التي صاحَبَت التَّطوُّر السياسي ـ الاجتماعي ـ الاقْتِصَادي للدُّول العربية خلال فترة القرنَين الماضيَين. فمع بدايات القرن التاسع عشر، بدأت الأُطُر والهياكل الاجتماعية التقليدية في الدُّوَل العربية في التَّفسُّخ والتآكل التدريجي. وبدلاً من حلول هياكل اجتماعية حديثة محل تلك التي تهدمت، كما حدث في أوروبا، نجد أن البديل كان عبارة عن هياكل مشوَّهة اختلطت فيها عناصر قديمة بأخرى حديثة ولكن في غير ما اتِّساق أو انتظام. ومما زاد الطين بلّة أن دعوة القومية العربية، والتي كان من أهم أولوياتها تحقيق الوحدة السِّيَاسِيَّة، وجدت نفسها ومنذ منتصف القرن الماضي في مواجهة هجمة استعماريّة ضاريّة حيث سقط الجزء الأكبر من الوطن العربي تحت قبضة القوى الاستعماريّة الأوروبيّة. وقد أدى ذلك الحدث التاريخي المهم إلى نتائج سلبية خطيرة ما تزال آثارها تؤثّر في جسد وروح الأمة العربية، أبرزها تفتت الطاقات العربية إلى طاقات قطرية معزولة عن بعضها البعض تحاول كلٌّ منها منفردة التخلص من السيطرة الأجنبية. وكانت ثالثة الأثافي هي زرع إسرائيل في قلب الأمة العربية من قِبَل القوى الإمبريالية مما استنفذ قدراً هائلاً من طاقة العرب في مواجهة ذلك النبت الشَّيطانيّ.

من النتائج الخطيرة للهجمة الإمبرياليّة على دول العالم العربيّ جنوح الاستعمار لخلق مؤسسات وقوى اجتماعيّة على المستوى القطري تمَّ تدجينها لخدمة السلطة الاستعمارية ونمت وترعرعت في كنف الوجود الاستعمار ي. وحتى بعد تصاعد حركة التحرر الوطني ورحيل الاستعمار بشكله التّقليدي إلا أن هذه القوى القُطْرِيَّة كانت قد رسخت مواقعها في أوطانها واستمرَّت علاقة الحبل السرِّي التي ربطتها بالدول المهيمنة في النظام الدولي، مما خلق نوعاً من التبعية الاقْتِصَادية ـ السِّيَاسِيَّة ـ الثقافية والنفسية بين أعضاء النُّخب الحاكمة وحلفائها من القوى الاجتماعية في العالم العربي وأولياء نعمتهم في الخارج.[18]

من النتائج الأخرى بالغة الأهميَّة التي نتجت عن الهيمنة القسرية للغرب على العالم العربي التشوُّه في التطور الطبيعي للهياكل الاجتماعية ـ الاقْتِصَادية. فبدلاً من تطور

---

18 سعد الدين إبراهيم، "العرب والمسألة القومية"، مجلة **دراسات عربية**، القاهرة، السنة 6، عدد 9، يوليو 1965.

قوى الإنتاج وعلاقاته من الشكل التقليدي إلى شكل حديث (زراعي - صناعي - تجاري حديث)، تحوَّلت الدُّوَل العربية إلى قواعد لإنتاج المواد الخام وتصديرها إلى دول العالم الصناعي، وفي الوقت ذاته أضحت سوقاً رابحة لاستقبال واردات الغرب المُصنّعة. وقد كرّس ذلك التبعية الاقْتِصَادية والسِّيَاسِيَّة بين أقطار العالم العربيّ والغرب وتسلل عن هذه العلاقة نوعٌ آخر من التبعية والاستغلال داخل الأقطار العربيّة ذاتها ربطت بين الطبقة التي تسلمت قمَّةَ الهرم الاجتماعي في تلك الأقطار وبقية الطبقات المجتمعية الأخرى. إن التّشوُّه الذي ميز التطور السياسيّ والاجتماعيّ والاقْتِصَاديّ لدُول المنظومة العربية بفعل تبعيتها للغرب قد خلق أُطُراً اقتصادية عربية متشابهة ليس في تبعيَّتها فقط بل في وظائفها أيضاً، هذا فضلاً عن كونها متنافرة وغير متكاملة فيما بينها.

إن قيام الدُّوَل العربية بتصدير عوامل الإنتاج ـ المواد الخام ـ إلى الخارج واستيراد عوامل الاستهلاك من الخارج ـ المواد المصنّعة ـ يجعل من إقامة التّكَامُل الاقْتِصَادي العربي أمراً في غاية الصعوبة. وإن السبيل الوحيد المتاح أمام الدُّوَل العربية لإحراز أي تقدُّم حقيقي باتجاه تكامُل اقتصادياتها لن يتم إلا عبر اتخاذ مجموعة من الخطوات الإداريّة غير التلقائيّة من أهمها: إصلاح التشوُّه، وتقليص التبعية، والتخطيط القطري، وأخيراً التنسيق القومي. لقد أدى التفسخ والتشوُّه اللّذَيْن أحدثتهما التدخلات الإمبريالية في الوطن العربي إلى خلق سلسلة من المتناقضات القُطْرِيَّة في مقدمتها واقع التجزئة. وقد نتج من هذه التجزئة سلسلة أخرى من التناقضات الثانوية مثل التفاوت في المساحة والسكان والثروات القُطْرِيَّة والتكوينات الاجتماعية والمستويات التعليميّة والتكنولوجيّة حيث أسهمت هذه التفاوتات بقدر وافر في إعاقة عمليَّة التّكَامُل الاقْتِصَادي العربي.

وسنبحث بشيءٍ من التفصيل فيما يلي بعضاً من أهم هذه المتناقضات، والتي استمرت وطأتها في فترة الحكم الوطني، وبالقطع فإن النُّخب العربية الحاكمة تتحمَّل الوزر نفسه الذي أدى إلى استمرار تلك التجزئة وما تبعه من إعاقة عملية التّكَامُل الاقْتِصَادي.

أولاً: التناقضات في الأحجام المساحية والسكانية

مما لا شكّ فيه أن نجاح الهجمة الاستعماريّة الشرسة في أواخر القرن التاسع عشر قد أدى إلى إضعاف المدِّ القوميّ العربيّ وتشتيته إلى حركات قطريّة ضيِّقة منكفئة على نفسها، حيث نجحت تلك الهجمة أيضاً في تفتيت أرض الإقليم العربيّ إلى

كيانات تتفاوت من حيث المساحة والسكان، و لم تراعِ القوى الاستعماريّة عند وضع الحدود السِّيَاسِيَّة لدول المنطقة الاعتبارات الحَضَارِيَّة والإيكولوجية والثقافية الخاصَّة بالسكان الوطنيِّين وإنما كانت المعايير الوحدوية في وضع تلك الحدود هي مصلحة تلك القوى الاستعمارية، وبإلقاء نظرة فاحصة على الخريطة الجغرافية لدول الوطن العربي اليوم ترتسم صورةٍ واضحة للتّعسُّف الإمبريالي تتجلى في رسم هذه الحدود المصطنعة، ويكفي في هذا المقام المقارنة بين المساحات الشاّسعة للسودان أو السعودية أو الجزائر بالرقعة الصغيرة لبعض إماراتِ الخليج. والأمر نفسه ينطبق على الخريطة السكانيَّة حيث نفاجَأ بالتّفاوُت المذهل في حجم السُّكان من دولة عربية لأخرى، فمن جيبوتي والتي يبلغ عدد سكانها حوالي ربع مليون نسمة إلى مصر والتي تعدَّى عددُ سكانها الستين مليون نسمة.

كان لهذا التّفاوت المساحي ـ السكاني أثره السلبي الذي يتمثل في وجود عددٍ من المخاوف والحساسيات بعضها له ما يبرِّره والبعض الآخر يفتقر إلى المسوغ الموضوعي، حيث يشعر الصَّغير، خاصة إذا كان غنيًّا بموارده الطبيعية، بخطر الاجتياح أو الابتلاع من جانب الكبير ـ خاصة إذا كان الكبير فقيراً في تلك الموارد، وفي بعض الأمثلة يكون الخطر غير عربي المنشأ، فقد كثر الحديث في الحقبة الأخيرة حول خطورة الهجرة غير العربية إلى أقطار الخليج الغنيَّة مما يهدِّد الهوية العربية لهذه الأقطار، حيث وصل عدد الوافدين في بعض هذه الأقطار إلى أكثر من نصف عدد السكان الكلي.

ثانياً: تناقضات ناتجة عن التّفاوت في الثّروة بين المجتمعات العربيّة

إن واحداً من أبرز أوجه المفارقات بين دول الإقليم العربي هو التفاوت الصارخ في مواردها الطبيعية وخاصة النفط، حيث تضاعف تأثير هذا العامل كثيراً خلال النّصف الأوَّل من حقبة السبعينات بوصفه محصلة طبيعية للارتفاع الكبير في أسعار النّفط، ففي الوطن العربي يتعايش أغنى بلاد العالم قاطبة مع أفقرها على وجه الإطلاق، إذ بلغ متوسِّط دخل الفرد في بداية الثمانينات وبالأسعار الجارية (30500 دولار) في قطر بينما وصل مثيله في الصومال (207 دولار) فقط. هذا التّفاوت الضَّخم في مستويات الثروة بين أقطار العالم العربي يعتبر عقبة كأداء في سبيل التّكَامُل الاقْتِصَاديّ العربيّ حيث تثور المخاوف من جانب الأغنياء وتثور الأحقاد من جانب

الفقراء نتيجة لمثل ذلك التقسيم الطبقي للمجتمع العربي،[19] فالتَّكَامُل الاقْتِصَاديّ من منظور الأغنياء ينطوي على خسائر جمَّة وتضحية بمزايا مكتسبة، وتمثَّلت هذه المخاوف في سن إجراءات قانونية في هذه الأقطار الغنيَّة تتعلق بحُريَّة انتقال الأفراد والهجرة والجنسية وحقوق الملكية، وشملت أحياناً مسائل الزواج والميراث، وهذه الإجراءات هي سبب ونتيجة في آنٍ واحدٍ لعدم التَّكَامُل الاقْتِصَاديّ العربيّ، كما أن لها آثاراً نفسية واجتماعية لا تقل خطورة عن آثارها الاقْتِصَاديّة.[20]

ثالثاً: تناقضاتٌ ناتجة عن التَّبايُن في التكوينات الاجتماعية والطَّبقية

نبدأ هذا الجزء بإثارة سؤال مهم على النحو الآتي: هل هناك علاقة بين المتغير الطبقي وبين تعثُّر عملية التَّكَامُل الاقْتِصَادي العربي؟ والإجابة في تصورنا تكون بالإيجاب. فتيجة لما اعترى التطور الاجتماعيّ ـ الاقْتِصَاديّ في العالم العربيّ من تفسُّخ وتشويه بسبب الهيمنة الاستعماريّة، لم تتبلوَر التكوينات الاجتماعيّة ولم يكتمل نموّها الطبقيّ بشكلٍ متوازن داخل كل تكوين قطريٍّ في العالم العربي، وفي ذات الوقت لم تتزامن مراحل نموِّها بنفس التسلسل التاريخي في الأقطار العربية جميعها بل كان هناك تفاوتٌ من بلدٍ عربي إلى آخر.[21]

واتّساقاً مع هذا القول، نجد أن القوى الاجتماعية، والتي تعمل جاهدة من أجل التَّكَامُل والتوحُّد، في قطر ما قد تكون سابقة أو متخلفة في درجة نضجها عن مثيلاتها في أقطارٍ عربية أخرى، في حين نجد أن الطبقة المسيطرة اقتصاديّاً وسياسيّاً في قطرٍ عربي ليس لها تحالفات بقوى خارجية أقوى بكثيرٍ من تحالفاتها بنظيراتها العربية. وفي الحالة الأولى والحالة الثانية تتعثر محاولات التَّكَامُل والوحدة. مثلاً لا يمكن أن نتصور تعاوُناً وثيقاً بين البرجوازيات التجارية الكبيرة كما هي الحال في المغرب ولبنان والأقطار الأخرى ذات الاقْتِصَاد المخطط أو شبه الاشتراكي كسوريا والعراق، وفي الوقت نفسه فإن إمكانية التعاون بين هذه البرجوازيات التجارية الرأسخة يبدو بعيد الاحتمال نسبة لقلّة هامش العائد المتوقع من مثل هذا التعاون، واتّساقاً مع هذه المقولة، فإننا نجد أنَّ كلاً منها يميل إلى الاستئثار بسوق قطرية معيَّنة لا تقاسمها فيه برجوازية تجارية من قطرٍ عربيٍّ آخر.

---

19 عادل حسين، "المال النفطي عائق للتوحد والتَّكَامُل"، مجلة **المستقبل العربي**، بيروت، السنة 2، عدد 5، 1979.

20 سعد الدين إبراهيم، "**الآثار السلبية للفروق الدَّاخِلِيَّة بين الأقطار العربية على التنمية في الأقطار الأقل دخلا**"، ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمي للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 24 – 26 مارس 1977.

21 حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، مرجع سابق، ص 131–169.

رابعاً: التفاوُت في المستويات التّعليميَّة

إجمالاً تقع الدُّوَل العربية في دائرة الدُّوَل المتخلفة من حيث تطوُّر التعليم والمهارات التكنولوجية مقارنة بدُوَل العالم الصناعي، وعلى الرغم من هذا التّعميم إلاّ أنه توجد فروقاتٌ هائلة من قطر عربي إلى آخر من حيث نِسَب المتعلّمين والمهنيِّين مثل التفاوت بين لبنان واليَمن، حيث تقارب درجة التعليم في الحالة الأولى مستوى رفيعاً يقارب المستوى العالمي بينما تصل نسبة الأُميَّة في الحالة الثانية أكثر من 75٪ من مجموع السكان البالغين. يبرز من هذا سؤال مهم: ماذا يعني التّفاوت الشاسع في المستويات التعليمية؟ وفيما يخص التّكَامُل الاقْتِصَادي العربي، فإن التفاوت الكبير في المستويات التعليمية والمهنية يثير العديدَ من الحساسيات تحديداً بين النُّخب المتعلمة في البلاد العربية، فبعض هؤلاء يظن أن نظراءهم من الدُّوَل العربية الأخرى يزاحمونهم حول فُرَص العمل.[22] ومما يزيد هذه المشكلة تعقيداً أن هذا التفاوت في المستويات التّعليمية قد ترتّب عليه تفاوتاً آخر في التركيب المهني ومستويات الطاقة البشرية. فمثلاً نجد أن من لديهم ثروات طبيعية وموارد مالية ضخمة هُمْ في غالب الأمر مفتقرون إلى مستوياتٍ مهنية وفنيَّة عالية لتسيير مشاريع التنمية في بلادهم لذلك نجد أن هذه الدُّوَل تميل إلى استخدام عناصر الطاقة البشرية العليا من دُول أخرى: عربية وغير عربية.

خامساً: الاختلاف في التّركيبة العرقية

على الرغم من المقولة الشائعة بأن دول العالم العربي تُعدُّ واحدةً من أكثر أقاليم العالم تجانُسا من الناحية الثقافية على أساس أن غالبية سكان المنطقة تدين بدينٍ واحدٍ وتتحدَّث لغةً واحدة، إلاّ أن هذه المنطقة تُعدُّ أيضاً منطقة فسيفسائية من حيث غناها بالأقليَّات العرقية والتي تتفرَّد بالاختلاف في اللغة والثقافة والدين أو العرق عن الأغلبية التي تعيش في وسطها مما يخلق وعياً ذاتيا بالاختلاف وسط الأفراد الذي يكوِّنون تلك الأقلية.

إن موقف بعض الأقليات في الوطن العربي من مسألة التّكَامُل الاقْتِصَادي والوحدة السِّيَاسِيَّة على درجة بالغة من الحساسية والخطورة، كما يتمثل ذلك في الحالة السودانية والعراقية واللبنانية بوجهٍ خاص حيث إن الأقليات في هذه الأقطار الثلاثة تشعر بخطرٍ داهمٍ على مصالحها الاقْتِصَادية بل على كيانها الاجتماعي والحضاري

---

22 سعد الدين إبراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة العربية: دراسة ميدانية**، مرجع سابق، ص 37.

عندما تثار بوجهٍ جديٍّ مسألة التوحد السياسي والتَّكَامُل الاقْتِصَادي العربي. ومما زاد من تخوُّف هذه الأقليات الطريقة التي تعالج بها الجماعات الحاكمة بعض المطالب المشروعة لهذه الأقليات. وهي طريقة تتسم عادة بالشوفينية والميل للتعامل بالحديد والنار. إن الأحداث الدامية التي يشهدها جنوب السودان منذ عام 1955، وبشكلٍ متواتر، هي بمثابة صدمة درامية للمجتمع السوداني ينطبق على لبنان ولو أن الحالة الأخيرة تتميَّز بدرجة غير عادية من التعقيد وتداخل العوامل الداخلية والخارجية فيها. ومن منظور التَّكَامُل الاقْتِصَادي العربي تكتسب مسألة الأقليات أهمية بالغةً إذا علمنا أن أكبر بلدَين عربيَّين من حيث الإمكانات الزراعية والطبيعية وهما العراق والسودان يشكوان أكثر من غيرهما من مشاكل مرتبطة بالمسألة الإثنولوجية. إن الحل الأمثل لمسألة الأقليات في الوطن العربي يكمن في التعامل ديمقراطيّاً مع هذه المشكلة والاعتراف بالحقوق السِّيَاسِيَّة والاقْتِصَادية والثَّقافية لهذه الأقلّيات في إطار كل بلد عربي بدلاً من تهميش هذه المشاكل وعدم الاعتراف بها. ذلك هو السَّبيل إلى تقليص أسباب الفُرقة والتناحر التي تعرقل بدورها عملية التَّكَامُل الاقْتِصَاديّ والوحدة السِّيَاسِيَّة العربية.

سادساً: الصّراعات العربيّة ـ العربيّة، وضعف الفكر القوميّ العربيّ

نركّز هنا على جزئين هما الفكر القومي العربي والعمل السياسي، وذلك في محاولة سريعة لفهم أسباب تخلُّفهما علماً بأن العلاقة جدليَّة بين الإطارَين باعتبار أنَّ الأول يعتبر الوعاء الفكري للثاني. إن الفكر القومي العربي خلال العقود الأربعة الأخيرة، قد تميَّز بالتخلّف والفشل في مواكبة الواقع المتغيِّر، وإن هذا الفكر لم يمنح الفرصة من جانب النخب السِّيَاسِيَّة للنمو ولمعالجة أخطائه، وقد انعكس كلُّ ذلك في وجود نوعٍ من القطيعة والانفصام بين الفكر والممارسة. وخير مثال لهذا الانفصام بين الإطارَين النظري والعلمي هو الوحدة المصرية – السورية والتي تمّت عام 1958، لتنفصم عراها بعد أقلّ من ثلاثة أعوامٍ ونصف؛ حيث إن ذلك العمل قام على أساس فكر رومانطيقي ومثالي لم يراع خصوصيات أطراف الوحدة لذلك واجهت تلك التجربة الرائدة ومنذ يومها الأوّل تحدِّيات عظمى أخذت في النموّ التدريجي حتى تهاوى صرح الوحدة. وخلاصة القول إن التناقض وعدم الاتّساق بين الفكر والعمل السياسي العربي قد أصاب الوطن العربي بنوعٍ من التَّخبُّط والفصاميّة، الأمر الذي يفسِّر الكثير من الكوارث التي حلّت بالوطن

العربي دون أن يتصدَّى لها بنجاح، ولعل خير مثال لذلك الفشل الذريع في مواجهة الهجمة الصهيونية على المنطقة والتعثُّر في إنجاز التَّكَامُل الاقْتِصَاديّ وتتويج كل ذلك بتحقيق الوحدة السِّيَاسِيَّة. إذاً تخلّف الفكر القومي كان واحداً من أسباب التجزئة العربية وتعثُّر محاولاتِ التَّكَامُل الاقْتِصَادي وذلك لفشله وعدم قدرته على التَّصدي العقلاني لمجمل التحدِّيات التي واجهت تلك المسيرة.[23]

أما فيما يخصُّ الإطار العمليّ السياسيّ العربيّ، فإننا نجده يعاني التخبط والتشرذم والصراع، وبغضِّ النظر عن التناقضات الهيكليَّة في بنية المجتمعات العربية، والتي تعرَّضنا لها سابقاً، فإننا نجد أن السبب الرئيس في الخلافات والصراعات التي تعجُّ بها الساحة العربية هو الصراع بين الأنظمة والحكومات. بل إن بعض هذه الخلافات لا تعدو كونها خلافات بين أفراد الصفوات الأساسيّة الحاكمة في بلدَين عربيَّين. وأن الأمر وصل في حِدَّته إلى مستوى إغلاق الحدود المشتركة بين قُطرين أو ترحيل رعايا بلدٍ ما وطردهم من البلد المضيف، وفي بعض الأحيان وصلت الخلافات الشخصيَّة بين بعض الحكام إلى حدِّ المواجهة العسكرية بين جيوشهم وأجهزة مخابراتهم.

وترتبط مشاكل وصراعات الحكام العرب بالأسلوب الأمثل الذي يجب اتِّباعه في مواجهة أهم المشاكل والهموم التي تواجه العالَم العربي، وهي هموم عديدة لعلّ في مقدمتها الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ والعلاقات الخارجيّة للإقليم العربيّ والوحدة العربيّة وكيفيّة تنفيذها وقضايا الحدود الشائكة بين بعض الأقطار العربية وقضية الانعتاق والتَّحرُّر من الهيمنة الأجنبية. والواقع أن هنالك إجماعاً بين الحكام العرب على مركزيَّة هذه الهموم التي تواجه العالم العربيّ، ولكن توجد اختلافاتٌ جذريَّة حول أساليب مواجهتها وحلها.[24]

تلك كانت في اعتقادنا أهم العوامل الاجتماعيّة والتي أعاقت كثيراً عمليَّة التَّكَامُل الاقْتِصَادي العربي وعطَّلت مسيرته. وحتى تكتمل الصورة فسننتقل الآن إلى دراسة لأهم العوامل السِّيَاسِيَّة في الوطن العربي والتي تؤثِّر بدورها في عملية التَّكَامُل الاقْتِصَادي العربي.

---

23 محمد لبيب شقير، "الجانب الاقْتِصَادي في الفكر الوحدوي العربي"، مجلة **المستقبل العربي**، بيروت، سنة 1، عدد 3، سبتمبر 1978، ص 84-85.

24 See: Malcolm Kerr, *The Arab Cold War*, London: Oxford University Press, 1971.

العوامل السِّيَاسِيَّة العربية وأثرها على التَّكَامُل الاقْتِصَادي

لقد تركت الأوضاع السِّيَاسِيَّة في الوطن العربي آثاراً بالغةً على عملية التَّكَامُل الاقْتِصَادي العربي، وكانت هذه الآثار في مجملها آثاراً سلبية أعاقت انطلاقة العملية التَّكَامُلية. في هذا السياق، يمكن الإشارة إلى الآثار التي أحدثتها الخلافات السِّيَاسِيَّة بين الدُّوَل العربية على أنشطة المنظمات العربية المتخصِّصة، مثل مجلس الوحدة الاقْتِصَادية العربية والصندوق العربي للإنماء الاقْتِصَادي والاجتماعي، وغيرها من الأجهزة والمنظمات العربية المتخصِّصة. مؤشرات هذه العملية كثيرة ومتعدِّدة تتراوح ما بين تأجيل الاجتماعات أو إلغائها بالنسبة لعمل تلك المنظمات، وتصل في منتهاها إلى تعليق عضويَّة دولة ما في المنظمة المعنية. وقد بلغت هذه الخلافات السِّيَاسِيَّة أقصى مدى لها مرَّتين في أعقاب أحداث عام 1978م التي ترتَّبت على زيارة الرئيس أنور السادات للقدس المحتلة، وتطوَّرات أزمة حرب الخليج الثانية والتي نتجت عنها محاولة العراق ضمَّ الكويت في عام 1990، حيث أدى التَّطور الأول إلى تفجّر العديد من المشاكل انعكست بدورها على أكثر المنظمات العربية وعلى العلاقات بين أقطار الوطن العربي عموماً فكان من أبرزها تجميد عضوية مصر في العديد من الأجهزة العربية وتعليق العلاقات المصرية مع العديد من أخواتها العربية. أما التطوُّر الثاني فقد أحدث انقساماً بالغ الحدة هدد بنية النظام العربي كله بالفوضى والتفكك. خلاصة القول في هذا الأمر أن التطورات السِّيَاسِيَّة تؤثر بشكلٍ كبير على عمليات التَّكَامُل الاقْتِصَادي الأمر الذي يؤكد صعوبة الفصل بين العوامل السِّيَاسِيَّة والعوامل الاقْتِصَادية في عملية التَّكَامُل.

هنالك ظواهر أخرى كرَّست التجزئة العربية من ضمنها الظاهرة النفطية. وقد يستغرب البعض منا مثل هذا على اعتبار أن النفط عاملٌ مساند لعملية الوحدة والتَّكَامُل العربية، حيث يمكن للفوائض النفطية أن تؤدي دوراً حيوياً في خلق التعاون العربي وتكريسه. بَيْدَ أنه يهمُّنا في هذا المقام إبراز الدَّور السلبي للنفط على عملية التَّكَامُل الاقْتِصَادي العربي حيث إن وجود هذه المادة الاستراتيجية والثَّراء الذي ترتَّب عليها لدى مجموعة من الدُّوَل العربية قد خلق مصالح إقليميَّة وقُطرية ضيِّقة ترى في عملية التَّكَامُل ما يهددها. أيضاً من مظاهر التجزئة والتَّفرقة التي قاد إليها وجود النفط هو زيادة اهتمام الغرب، وفي مقدمته الولايات المتحدة، بالمنطقة خصوصاً

منطقة الخليج العربي، وارتباط بعض سياسات الدُّوَل العربية بهذه الدولة العظمى أو تلك مما خلف استقطاباً حاداً بينها، وبذلك قاد النفط إلى سلوك متميِّز للدول العربية المنتجة له سياساتها الخارجية. لقد عرضنا في جزء آخرٍ من هذا البحث إلى أن النسبة الكبرى من الفوائض النفطية يتم توظيفها خارج الوطن العربي، كما وأن البلدان النفطية عادةً ما تفضِّل في مجال تقديم القروض للدول العربية الفقيرة أن تتم تلك العملية على أساس ثنائي، وليس جماعي مما يفرغ هذه العملية من محتواها الحقيقي.[25]

على مستوى آخر، تؤدي الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات دوراً سلبيّاً لا ينكر في عملية إعاقة تحقيق الوحدة العربية بصفة عامة وفي التَّكَامُل الاقْتِصَادي بوجهٍ خاص. فمن الآثار الاقْتِصَادية السلبية لهذه الشركات على عملية التنمية الاقْتِصَادية إسهامها في ترسيخ الاختلالات القائمة وفي تعميق ازدواجيَّة الاقْتِصَاد، بَيْدَ أن أخطر هذه الآثار قاطبةً هو كونها أداةً للتبعية الاقْتِصَادية. ومن المنظور السياسي فإن أهمَّ الآثار لنشاط هذه الشركات يتلخَّص في أنها أكثر ما تتدخَّل في توجيه سياسة البلد المضيف بما يتسق مع مصالحها، وأنها ترمي بثقلها وأموالها إلى جانب السياسيين الوطنيين وأحزابهم التي ترعى مصالح هذه الشركات. أي أن هذه الشركات تعمل بوصفها مجموعات ضغطٍ لا يستهان بها في مجال السياسات الدَّاخِلِيَّة والخارجية للدول المضيفة. كما تعدّ هذه الشركات ظلاًّ وامتداداً لهيمنة الدولة الأمّ التي تنتمي إليها تلك الشركات. بعبارةٍ أخرى، تعدّ هذه الشركات بمثابة المقابل الاقْتِصَادي للقواعد العسكرية للدولة الأم في الخارج.[26]

وقد يصل الأمر بهذه الشركات إلى حدِّ الإطاحة بأنظمة الحكم الوطنية التي تهدِّد مصالحها الاحتكارية، وما تجربة حكومة د. محمد مصدق في إيران في بداية الخمسينات وتجربة حكومة تشيلي الاشتراكية تحت زعامة الليندي في السبعينات ببعيدةٍ عن الأذهان. يتضح لنا من هذا التحليل المقتضب أن النشاط المتزايد للاحتكارات الأجنبيَّة الدولية والناشط هو بالقطع عامل معوّق لعملية التَّكَامُل الاقْتِصَادي العربي لأنه يرسخ المزيد من التبعية ويحدُّ من قدرة الدولة العربية على اتخاذ

---

25 برهان دجاني، "التعاون الاقْتِصَادي العربي"، مجلة **نفط العرب**، السنة 7، عدد 15، يوليو 1972.

26 مصطفى السعيد، **الشركات المتعددة الجنسيات والوطن العربي**، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1978).

قراراتٍ اقتصادية وطنية بجانب أنه يرسخ من العلاقة مع الاقْتِصَاديات الأجنبية.[27]

ومع التأكيد على كل ما سبق، يبقى من المهم أن نشيرَ إلى أن الشرط الأساسيَّ للتكامل في كافة مجالاته هو وجود الإرادة السِّيَاسِيَّة لإحداثِ ذلك التَّكَامُل، وهي الضَّمانة الأكيدة لبدء العملية التَّكَامُلية ولاستمرارها ونجاحها، وبدونها تصبح تلك العمليَّة ضحيَّة سهلة للتَّقلُّبات والانتكاسات. فهل توجد في العالَم العربي إرادة سياسية لإحداث التَّكَامُل الاقْتِصَادي العربي؟؟ مع الأسف، لا توجد مثل هذه الإرادة السِّيَاسِيَّة مما أدى إلى تواضع ومحدوديَّة النتائج التي حققها العمل الاقْتِصَادي العربي المشترك منذ بدايته في منتصف الأربعينات - تاريخ نشوء جامعة الدُّوَل العربية - حتى الآن. ويمكننا تلخيص أهمِّ مظاهر غياب الإرادة السِّيَاسِيَّة العربية المصاحبة للعمل الاقْتِصَادي العربي المشترك في عددٍ من النقاط:

1 ـ الاتِّجاه عند إنشاء جامعة الدُّوَل العربية لتجريدها من أيِّ سلطةٍ تعطي تلك المنظمة الإقليمية القدرة على اتِّخاذ قرارات لها قوة النفاذ على الدُّوَل الأعضاء، والاكتفاء بأنْ تكون الجامعة إطاراً اختيارياً للتعاون بين أعضائها لا يمس السيادة القُطْرِيَّة لهذه الدُّوَل. وهذا دليلٌ مبكِّر على غياب الإرادة السِّيَاسِيَّة العربية عن متطلّبات نجاح مشروعها الوحدوي.[28]

2 ـ إن الحكومات العربية بوجهٍ عامّ، لا تبدي حماساً حقيقيًّا تجاه قضايا ومشروعات التعاون والتَّكَامُل الاقْتِصَادي مما يدل على غياب الإرادة السِّيَاسِيَّة الفعّالة أو في أحسن الأحوال ضعفها.

3 ـ وحتى عند الموافقة على بعض الاتِّفاقيات والقرارات المتعلّقة بمداخل وأدوات التعاون والتَّكَامُل الاقْتِصَادي العربي، نجد العديد من الدُّوَل تبدي تحفُّظها على بعض البنود والموارد، مما يفضي إلى عدم سريان الاتِّفاقيات والقرارات بشكلها الكليِّ وتكون المحصِّلة الطبيعية لذلك هي شلُّ فاعلية الاتِّفاق من الناحية العملية.

---

27 فؤاد مرسي "تحركات الشركات متعددة الجنسيات في المنطقة العربية"، مجلة **دراسات عربية**، القاهرة، أغسطس 1979.

28 علي الدين هلال "**ميثاق الجامعة العربية بين القُطْرِيَّة والقَوْمِيَّة**"، ورقة قدمت إلى ندوة " جامعة الدُّوَل العربية: الواقع والطموح"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983).

4 ـ من الملفت للنّظر أنَّ الاستمرار في تطبيق الاتّفاقات والقرارات المتعلقة بالتعاون والتّكَامُل الاقْتِصَادي العربي حتى في حالة قبولها من جانبِ الدُّوَل العربية غالباً ما يخضع للتّأرجح صعوداً وهبوطاً تبعاً لما يحدث من تقلّباتٍ في العلاقات السِّيَاسِيَّة بين الأنظمة العربية الحاكمة، حيث كثيراً ما يتمُّ تجميد عمل هذه الاتّفاقيات، وإبطال مفعولها.

كلُّ هذه الوقائع التي أوردناها هي مظاهر لغياب أو ضعف الإرادة السِّيَاسِيَّة اللاّزمة لتحقيق العمل الاقْتِصَادي العربي المشترك.

يبقى سؤالٌ محوريٌّ ومهمٌّ عن أهمِّ العوامل والأسباب التي تؤدِّي إلى غياب هذه الإرادة السِّيَاسِيَّة أو ضعفها. ولعلَّ أهمّ هذه العوامل قاطبةً هو عمق الشُّعور القطري في الوطن العربيِّ. ولقد أسهمت عوامل داخلية وأخرى خارجية عديدة في تعميق وتجذير النّزعة القُطْرِيَّة وترسيخها. وهناك تداخُلٌ وتشابُكٌ بين العوامل الدَّاخِلِيَّة والخارجية. فبدون العوامل الدَّاخِلِيَّة لم يكن بإمكان القوى الخارجية إحداثُ عملية الاختراق وتحقيق أهدافها في استمرار الفرقة والشّتات في العالم العربيِّ.

وفي الوقت نفسه، فإن القوى الخارجية عند تغلغلها في الوطن العربيِّ قد تمكّنت من غرس عناصر داخلية تدين لها بالولاء، وخلّفت القوى الخارجية هذه العناصر لترعى مصالحها حتى بعد مغادرتها للوطن العربي. ولقد رسَّخ الاستعمارُ لدى هذه القوى الدَّاخِلِيَّة الشُّعورَ بأن أجزاء الوطن العربي لا تنتمي إلى كيان موحَّد، وبأنه لا يوجد بُعدٌ قوميٌّ واحدٌ يجمع بينها. وهنا اتّفقت مصلحة هذه القوى الدَّاخِلِيَّة مع مصالح القوى الخارجية بالنِّسبة لاستمرار القُطْرِيَّة والتّجزئة. أيضاً أدى تدفُّق الثروات البترولية منذ السبعينات إلى نشوء قطرية خاصة ومتميِّزة للأقطار البترولية في مواجهة الأقطار العربية الفقيرة؛ حيث أصبح عامل الثروة يلعب دوراً خطيراً في تبرير التجزئة والقُطْرِيَّة بين بلدان العالم العربيّ.

ومن المظاهر السلبية الطارئة على العالم العربي هو التّخلخل الذي أصاب مفهوم الأمن القوميِّ العربي، بحيث اتّجهت بعض الدُّوَل العربية للاحتماء بالمظلّة الأمنية الأجنبية بوصفها بديلاً لمظلّة الأمن القومي العربي. وفي مثل هذه الظُّرُوف ينحسر المدُّ القومي وتتعرَّض الشرعية القومية للتّشكيك. ويضاف إلى كلِّ هذه العوامل الضعف الشَّديد الذي أصاب الفكر القوميَّ العربي ابتداءً من نكسة عام 1967 بحيث تباينَت الاجتهادات والتّصوُّرات بين النُّخب السِّيَاسِيَّة العربية حول أنسبِ الطُّرق لتحقيق التّكَامُل ومن ثَمَّ

التوحيد السياسي، مما فتح الباب واسعاً للدَّعوات الإقليمية والانعزاليَّة والطائفيَّة.

وقد تكرَّست هذه المظاهر السلبية في أعقاب حرب الخليج الثانية، ويقتضينا الحال دراسة جذور ونتائج تلك الأزمة.

ليس من سرف القول الادِّعاءُ أن حرب الخليج الثانيَّة قد نقلت بنتائجها السَّواداء العمل العربيَّ المشترك والنظام العربي برُمَّته خطواتٍ للوراء، وإذا شئنا الدِّقة إلى مرحلة ما قبل النظام العربي؛ إذ أن القوة العظمى التي انفردت بالساحة الدولية الآن وهي الولايات المتحدة تحاول جاهدةً ومنذ تفجُّر تلك الأزمة خلقَ وإيجاد ترتيباتٍ إقليمية تتصادم وتتناقض تماماً مع الحدِّ الأدنى مما يفترضه الأمن القومي العربي. وترمي التوجهات الأمريكية إلى تقويض النظام العربي وإبداله بنظامِ شرق أوسطي جديدٍ يكون فيه لدول التخوم غير العربية مثل إسرائيل وتركيا ليس موطئ قدمٍ فحسب، وإنما أن تحتل هذه الدُّوَل موقع الرِّيادة والقيادة للنظام الإقليمي المقترح. لقد تفجَّرت الأزمة الزلزال في وقت ظنَّ فيه المتفائلون من دعاة القومية العربية بأن هناك عملية بطيئة ولكنها إيجابيَّة باتِّجاه إعادة ترميم وبناء النظام العربي قِيَماً وسلوكاً، وفي وقتٍ ظن فيه هؤلاء أن قيماً ومبادئ طالما تحدث عنها الجميع طويلاً مثل التضامن العربي، والعمل العربي المشترك ـ ولو في حدودهما الدنيا ـ وعدم التَّدخل في الشئون الدَّاخِلِيَّة، وكفالة حقِّ الاختلاف السياسي والاجتماعي والاقْتِصَادي بين دول المنظومة العربية آخذةٌ في الترسيخ ثم أتت الحرب لكي تنسف هذه العملية التدرجية نسفاً.[29] ومن المؤسف أن زلزال حرب الخليج لم يقتصر على النُّخب والنظم السِّيَاسِيَّة، بل تخطَّى ذلك إلى الشعوب والجيوش التي تخندقت واحتربت بصورة لم يسبق لها مثيل. والأخطر من ذلك كلِّه أن الانقسام هذه المرة بلغ المقوِّمات الأساسية التي يقوم عليها النظام العربي، أي مجموعة العوامل القومية والروحيَّة والدينية والثقافية التي ظلَّت في الماضي في منأًى من الاختراق مهما كانت قوَّةُ الأزمات والملمَّات التي تعصف بها. لقد ظلَّت هذه العوامل دائماً تؤلِّف الوجدان الجمعي للشُّعوب العربية والخزان الاستراتيجي لذاكرتها وفكرها وعقلها، وحين كانت التَّناقضات تتفجَّر بين النظم

---

29 انظر حول هذه النقطة مقالنا: "حرب الخليج الثانية وتداعياتها على العلاقات العربية – العربية"، الخرطوم، مجلة **دراسة استراتيجية**، العدد الأول، يوليو 1994، ص 37-64.

والحكومات والزّعامات حول المصالح القُطْرِيَّة والفِئَويَّـة الضيِّقـة والعـابرة، كـان هـذا الوجدان سريعاً ما يقوم بدوره الخلاّق في محـاصرة بُؤر النّزاع في أضيـق نطـاق، ثـم سرعان ما تقوم الذاكرة التاريخية بضخّ ما فيهـا مـن عنـاصر الحيويـة لمعالجـة الجـروح وإعادة الوحدة للنّظام، وبفضل ذلك، كانت الشعوب والجماهير القويَّـة والحيَّـة تظـل بعيدةً غير مبالية بخلافاتِ الساسة والسياسة؛ لأنها مجرَّد مظهرٍ لا يعبِّر عن الجوهر.

أما في حرب الخليج الثانيـة، فمنـذ لحظتهـا الأولى، أقحمـت أطرافهـا كلهـا دون استثناء، الإسلامَ في حمأة الصراع، وزجَّت بالدين والثقافة الروحية والقوميَّة في سـاحة الصراع، ممـا عمَّقـه وجعلـه يبـدو شـرخاً لا بُـرءَ مـن آثـاره بسـهولة. وللمـرة الأولى استدعى النّزاع الفتاوى الدينيـة والأحكـام الشـرعيّة بإسـراف مسـترعٍ للانتبـاه. ومـما أكمل الصورة المأساوية انحـراف علمـاء الديـن والفكـر إلى إرادات ورغبـات الحكـام والاستجابة لها بخفّة، وتقديم الفتاوى الشرعيّة بصورةٍ مطابقة للمواقف السِّيَاسِيَّة.[30]

إنَّ الاجتياح الأمريكي للمنطقة والتّرتيبات التي تمخّض عنها، رمت ضمن ما رمت إليه إبقاء الأقطار العربية مجزّأةً ضعيفة ومستهلكة وإبقاء إسرائيل بوصفهـا قـوَّة رادعـةً بين الأقطار العربية مع السعي للاعتراف العربيِّ بإسرائيل.[31] بل إن التّصور الأمريكـي لمستقبل المنطقة يبدو أكثر اتّساعاً بحيث يمتدُّ ليشمل بوجهٍ خاص تركيـا وربمـا احتـواء إيران بطريقة من الطرق، وإدخال تركيا العلمانيـة في ترتيبـات المنطقـة يبـدو ضروريّـاً وحيوياً للاستراتيجية الأمريكيـة. فمأسـاة تركيـا في القـرن العشـرين يجـب أن تصبـح مأساةً عربية أشمل في القرن الحادي والعشـرين، بمعنـى آخـر، أن النّمـوذج الـتركي في التنمية والثقافة والسياسة بعدائه الصَّارخ للدين والذي برز منذ الثورة الكماليَّة وتطـوَّر حتى انتهى إلى صورته الحالية هو النموذج الذي تريـد أمريكـا تعميمـه علـى الأقطـار العربية؛ فزرع تركيا داخل الإطار الجغرافيِّ للمنطقة من الناحيـة الثقافيَّـة والسِّيَاسِيَّة، ومن الناحية الاستراتيجية، يوفر حماية عسكرية واستراتيجية رديفة للقوَّة الإسـرائيلية، وهو أيضاً يبعد الضفة العربية من التّكتـل الإقليمـي، كمـا أنـه يوسِّـع في ذات الوقـت

---

30 في هذا السياق، انظر: دراسة محمـد خليفـة "حـرب الفتـاوى وفتـاوى الحـرب: الخطـاب الإسـلامي في حـرب الخليج"، مجلة **الجهاد**، العدد 97، مارس 1991.

31 تقرير معهد واشنطن الذي يحدد اسـتراتيجية إدارة الرئيـس جـورج بـوش (الأب)، نقـلاً عـن صحيفـة السـفير، بيروت، 24 أكتوبر 1989. كذلك راجع مقال صلاح حافظ – الأهرام، القاهرة، 18 أبريل 1990.

تأثيره السلبي ليشمل الوعي الإسلامي. وبحسب هذا التّصوُّر سيكون العالم العربيُّ ليس مجزّأً ومقسَّماً فقط، بل منفسخاً إلى كياناتٍ تتحدَّث لغة واحدة، ولكن تباعد فيما بينها المصالح وتشتدّ الصراعات والنّزاعات.

إن الجذر الأساسي لأزمة الخليج يكمن في نموِّ قوة العراق العسكريّة والتّقنية على نحوٍ أوجد نوعاً من التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل. إن امتلاك قطرٍ عربيٍّ لصواريخ ذات مدى يمكنها من ضرب أهدافٍ في قلب إسرائيل وامتلاكه لأسلحة كيماوية قد تمكّنه من خلق نوعٍ من التوازن مع السلاح النّووي الإسرائيلي، كان من الأمور التي يستحيل على الولايات المتحدة والغرب التسليم والقبول بها، وتأسيساً على هذا، يمكن استنتاج أنَّ أحد الأسباب الرئيسة للأزمة هو قرار واشنطون وحلفائها منع أي بلدٍ عربي من امتلاك قدرة عسكريَّة وتقنية، وقد تخطَّى العراق ذلك الخط الأحمر، ولذلك وجب إلجامه بل وتدميره. ولقد أثبتت حرب الخليج الثانية أن بناء قدرة عسكرية مؤثّرة ومتقدمة في أي قطرٍ عربي بمفرده تبقى مهدَّدة باستمرار ما لم يتوافر لها العمق الاستراتيجي القومي لحمايتها. ويرتبط بهذا السبب عاملٌ آخر، وهو نوايا الولايات المتحدة للإبقاء على قوَّتها الاقْتِصَادية بوصفها قوة سياسيّة طاغيّة بوَضع اليد على موارد الخليج النفطيَّة والمالية بغية التعامل مع القوى البازغة في الساحة الدولية من موقعٍ حاكمٍ مثل أوروبا الموحدة واليابان والصين.

يمكن القول إن أزمة توزيع الثروة العربيَّة وغياب استخدامها لمصلحة مشروعات التّنمية العربية يعدُّ جذراً آخر من جذور المأساة، فمظاهر التفاوت الاقْتِصَادي على المستويات كافَّة بين البلاد العربية واضحة البيان مما أوجد حالة من الإحساس بالظُّلم والإحباط واليأس لدى الجماهير والنُّخب في بلاد الفقر، وهو ما يفسِّر مواقفها خلال الأزمة. كذلك ينبغي التّنويه إلى أن غياب الممارسة الشورية والديمقراطية، وضعف وغياب مؤسسات المجتمع المدني، يعتدّ من أسباب الأزمة. وفي هذا السياق ينبغي التشديد على أن انفراد الحكام باتّخاذ قرارات مصيريَّة يُعدّ من الجذور الرئيسة للأزمة وللأخطاء الفادحة في أسلوب إدارتها.

لقد أفرزت حرب الخليج الثانية دلالات بالغة الأهمية للعالم العربي ومسيرته التّكَامُلية أولها خصوصيتها من منظور أنها مثّلت أول خروجٍ على قواعد النظام

العربي الإقليمي. فلأوَّل مرة في تاريخ هذا النظام تغزو دولة عربيَّة أخرى وتضمُّها قسراً إليها، الأمر الذي يكشف أن المخاطر المركزيّة على البُنى الأمنية العربيّة ليست فقط خارجيّة المنشأ، وإنما يمكن أن تأتي من مصادر عربيّة. كذلك أثبتت الأزمة أن كُلَّ دولةٍ عربية وقياداتها تسعى إلى تحقيق مصالحها القُطْرِيَّة والذّاتية الضيقة على حساب المصالح القومية، وأظهر الغزو أن لكلٍّ نظامٍ في سلوكه مصلحة خاصَّة وأن السلوك التضامني العربي ما هو إلاّ شكلٌ خارجيٌّ للتفتُّت.

خاتمة

يتعيَّن علينا أن نستخلص أهم الاستنتاجات التي توصَّل إليها هذا البحث ونوجزها في النقاط الآتية:

1 ـ أن إخفاق وتعثُّر محاولات التَّكَامُل الاقْتِصَادي العربي في فترة العقود الخمسة الماضية لا ترجع في أساسها لما يمكن أن يكون قد صاحَب هذه المحاولات من أخطاء فنيَّة من حيث التنظيم وآليات التَّكَامُل بقدر ما ترجع إلى مجموعة العوامل التي حكمت حركة المجتمع العربيِّ وتطوُّره في خلال تلك الفترة.

2 ـ على الرغم من وجود عوامل خارجيّة عديدة بالغة الأهمية أدَّت إلى تعثُّر محاولات التَّكَامُل العربي، فإنه توجد عوامل داخلية خاصَّة بطبيعة المجتمع العربي وهي لا تقلُّ عن الأولى أهمية. وقد نجم عن تفاعُل هذين المتغيِّرين التجزئة والقُطْرِيَّة واستمرار حالة التَّشرذُم والشتات. وينبغي أن ينصبَّ الجهد العربي على معالجة هذه العوامل الدَّاخِلِيَّة والخارجية بغيةَ تغييرها بوصفها شرطاً أساسيّاً لقيام الوحدة العربية الاقْتِصَادية والعامة.

3 ـ كشفت الدِّراسة أيضاً انحساراً شديداً للمدِّ القومي العربي وتحديداً منذ نكسة يونيو 1967، وبلغ قمَّته إبّان أزمة الخليج الثانية، حيث فقدَ العرب أدنى أشكال التَّضامن. بل وصل الأمر في بعض الأحيان إلى حدِّ التساؤل عما إذا كانت القومية العربية حقيقة قائمة بالفعل. وعلى هذا الأساس فإنَّ أي حديثٍ لقيام الوحدة الاقْتِصَادية العربية وآلياتها يكون حرثاً في البحر إن لم ينطلق أصحابها من نقطة مبدئيَّة أساسها إعادة اليقين بوجود القومية العربية والأمَّة العربية.

4 ـ التَّكَامُل والتَّوحُّد هو عملية مترابطة الحلقات جدليَّة العلاقة فيما بينها. فما يضعف محاولات الوحدة الاقْتِصَادية يضعِف أيضاً محاولاتِ الوحدة في جوانبها

الأخرى. يرتبط بهذا الأمر كذلك أن هذه الوحدة يجب أن تتم على أساس مرحلي وعلى عدَّة جرعاتٍ وهذا أمرٌ تفرضه طبيعة الأشياء؛ إذ لا يعقل الانتقال في حركة واحدة من وضع التجزئة والقُطْرِيَّة الضَّيِّقة إلى الوحدة الشاملة الكاملة.

5 ـ إن غياب الإرادة السِّيَاسِيَّة قد أدى دوراً بارزاً في تعميق أزمة التَّكَامُل، وانعكس ذلك في مظاهر عديدة، أبرزها غلبة العلاقات الثنائية على العلاقات متعددة الأطراف، وتركيز الاهتمام بالمشاكل القُطْرِيَّة على حساب العمل القومي، وإسباغ الطابع الدولي على العلاقات القومية، وفقدان التَّنسيق بين الأجهزة والمنظمات العربية المتخصِّصة. ولقد عمقت أزمة الثِّقة بين الأنظمة هذا الاتجاه الانعزالي، وربما كان من بين أهم أسباب ضعف مسيرة التَّكَامُل هو عدم تبلوُر وعيٍ شعبي يفرض على أصحاب القرار السياسي إرادة الالتزام به.

6 ـ الأنماط التَّنموية، فقد مارست معظم أقطار العالم العربي منذ استقلالها السياسي نمطاً تنموياً انعزاليّاً قطريّاً يغيب عنه البُعد القومي مما أسهم في تعميق التَّبعية والتجزئة القُطْرِيَّة. وقد زادت حِدَّة هذا الاتجاه خلال فترة الازدهار النفطي والانفجار التَّنموي. حيث أدى الطموح لتحقيق تنمية سريعة في الوطن العربي إلى عودة الوقوع في فخِّ التَّبعية وتعميق الارتباط بالسوق العالمية. وكانت النتيجة أن العرب يتكاملون اقتصادياً ولكن مع العالم الصِّناعي المتقدِّم وليس فيما بينهم؛ حيث إن العلاقات الاقْتِصَادية العربية في حجمها المطلق لا يمكنها أن تحجبَ حقيقة ضالَّة وتدني أهميتها النسبية، فهي ما زالت أفقيَّة وهامشية من حيث الحجم والمكونات بالنسبة إلى العلاقات العربيَّة مع العالم الخارجي.

7 ـ المداخل التَّنموية، نجد أن الوعي بظروف الأقطار العربية باعتبارها دولاً نامية يستلزم الإدراك بأن مشكلتها الأساسية تتمثَّل بالمشكلة التَّنموية، وبالتالي فإن الطَّريق السَّليم للعلاج هو اختيار مدخل التَّخطيط الإنمائي والتَّكَامُل الإنتاجي بما يسهم في تعزيز القاعدة الإنتاجية وتنويعها، وتحقيق التَّنمية الشَّاملة والمتوازنة لتوفير الفائض الإنتاجي للتَّبادل. ولكن التَّجربة العربية كانت عكسية، فقد اختارت الدُّوَل العربية مدخل الحرية لا التَّخطيط، والبدء بتحرير التِّجارة فيما بينها على الرغم من تخلُّف القاعدة الإنتاجية. ولا يخفى علينا الخطورة في اختيار مبدأ الحريَّة العشوائية بوصفها

مدخلاً للتنمية لأن التخطيط الشّامل هو وحده الضّمانة الأكيدة لتحقيق تنمية حقيقيّة وتكامل فعّال في العالم النّامي، ولن ينفعنا النّقل العشوائي لتجارب المجتمعات الصّناعية المتقدّمة وزرعها في اقتصادياتنا النّامية.

8 ــ أنّ الأغلبية الساحقة من الأقطار العربية تعاني انتكاسة حادّة في التنمية الاقْتِصَادية والاجتماعية وأوضاعاً اقتصادية صعبة تتمثّل في اتّخاذ معدلات الأداء والنمو الاقتصادي، وتراجع المُؤَشّرات الاجتماعيّة وتفاقم المديونيّة الخارجيّة، فتحوّلت خدمة الدين إلى قيدٍ حقيقي على فرص التنمية وعلى تأمين الاستثمار الفوري لمواجهة المهام الاقْتِصَادية والاجتماعية المتزايدة. وإن أسعار صادرات الأقطار العربية، خاصّة من المواد الأوّلية والوقود، تعاني كذلك انخفاض قيمتها في السُّوق الدولية، يقابلها زيادة في أسعار الواردات، الأمر الذي يقود باستمرارٍ إلى المزيد من تدهوُر شروط التّبادُل مع العالم الخارجيّ.

9 ـ إن المحاولة التخطيطيّة للإنماء الاقْتِصَادي والاجتماعي القطري توضح أنها لم تكن في الغالب جزءاً من تصوُّرٍ استراتيجي عامّ أو خطة طويلة الأمد، ويمكن القول بأنّ بعض الدُّوَل العربية قد بدأت في الآونة الأخيرة محاولة معالجة هذا العيب، وحتى على مستوى التّعاون الخليجيّ في اجتماعه الأخير في ديسمبر 2000م. في مدينة المنامة بالبحرين.

10 ـ تشترك هذه المحاولات القُطْرِيَّة المشار إليها في النُّقطة السابقة في السمات الآتية:

أ ــ إهمالها التّنمية الريفية المتكاملة والأمن الغذائي، كما نلاحظ أن القطاع الزّراعي لم يحظ بما يستحقُّ من الاهتمام في تصميم الأولويّات، مما ساعد على تفاقم مشاكل هجرة أبناء الرّيف إلى المدن.

ب ـ قصورها عن تحقيق التّنمية البشرية وعدم استجابة التعليم لحاجات التّنمية الشاملة وتكوين المواطن الصالح.

ج ـ أنها جميعاً خطط استثمار، محورها الأساس هو حجم الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات المختلفة، بدلاً من التّركيز على الحاجات الأساسية للأفراد والجماعات بما يناسب المرحلة التي يجتازُها المجتمع، لكي تكون الحاجة هي أُمَّ الاستثمار.[32]

وأخيراً، يبقى السؤال المفصلي المهم: ما العمل؟ بمعنى آخر، ما هي المسارات

---

32 انظر: دراسة مجيد هادي مسعود، "نحو منهجية تخطيط للتقدم الاقْتِصَادي والاجتماعي ملائمة لتعددية الأنماط الإنتاجية في الوطن العربي"، في مجلة **المستقبل العربي**، بيروت، العدد 156، فبراير 1992، ص 69-89.

وأولويّات العرب للخروج إلى برِّ السلامة؟ على المدى القصير يبدو أن المسؤولية تقتضي العمل على تجاوُز حالة الاحتقان والتي خلّفتها أزمة الخليج الثانية منذ ما يربو على العشرة أعوام، وذلك بالعمل على تنقية الأجواء العربية والعمل على توظيف وتفعيل دور الشرعية الدولية ومؤسساتها لانتزاع حقوق الشَّعب الفلسطيني الثابتة، واستثمار الفرصة التي تتيحها حالياً انتفاضة الأقصى لتحقيق هذا الهدف. من المهمِّ العمل لمواجهة الوجود العسكري الأجنبي على الأراضي العربية، ويدخل في هذا مجابهة الأحلاف والاتّفاقيات الأمنية العربية مع أطراف غربية. وأخيراً، العمل من أجل تعزيز الممارسة الديمقراطيَّة وحقوق الإنسان وأبنية مؤسسات المجتمع المدني.

أما على المدّين المتوسط والبعيد فتبدو هنالك مجموعة من النتائج يأتي في مقدمتها أن الأزمات المتتالية قد أثبتت فشل وعجز النِّظام العربي بصورته الحالية. كما أن مشروعات إحلال هذا النِّظام بنظام شرق أوسطيّ لا تحظى بقبول كافَّة الأطراف العربية، وقد وصلت إلى طريق مسدود. من جهة ثالثة، لا يبدو في حيز الإمكان إنشاء نظامٍ عربيٍّ جديدٍ كل الجِدة، إذن يبقى معنا الخيار الواقعي الوحيد في إصلاح النظام العربي الحالي حيث تدور محاور هذا الإصلاح على النحو الآتي:

أوَّلاً: تحديث وإنجاز الوثائق الأساسية للنظام العربيِّ، ويعني ذلك تجديد وتطوير مشروع ميثاق جامعة الدُّوَل العربية الذي تمَّ إنجازه في الثمانينات من القرن الماضي، وكذلك إقرار مشروع ضوابط العمل العربيِّ المشترك، مع إلغاء معاهدة الدِّفاع العربيِّ المشترك الموقّعة عام 1950م، لعجزها وإبدالها بمعاهدة جديدة مواكبة.

ثانياً: نشر جزءٍ من الموارد الدِّفاعية والاقْتِصَادية بحجم السَّاحة العربية كلها بهدف وضع أرجحيات مناسبة لتنمية عربية متكاملة متوازنة. ويمكن تحقق هذا بتخصيص نسبة معيّنة من الدخل البترولي للتّنمية الاقْتِصَادية والأمنية المشتركة للوطن العربي، وجوهر الخطَّة الأمنية على المستوى البعيد هو بناء جيشٍ عربيٍّ موحَّد.

ثالثاً: العمل على تقوية مؤسسات النِّظام العربي وتفعيلها وعلى وجه الخصوص الأمانة العامة لجامعة الدُّوَل العربية وتقوية سلطة الأمين العام بما يماثِل مركز المفوّض العام للاتّحاد الأوروبي حاليًا.

أما الحديث عن الوحدة والتَّكَامُل والعرب في أوضاعهم الحالية فيبدو من باب التَّرف الذِّهني والمثالية المطلقة.